

ترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء.. رئيس الجمهورية:

الحكومة مطالبة بتقديم دراسة علمية متكاملة حول سياسة دعم المشتقات النفطية التأكيد على المضي في جهود الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وترشيده الإنفاق في كافة المجالات



رئيس الجمهورية يترأس اجتماع مجلس الوزراء

رأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس اجتماعاً لمجلس الوزراء، بحضور رئيسي مجلسي النواب والشورى وعدد من مستشاري رئيس الجمهورية. وجرى في الاجتماع مناقشة العديد من القضايا والتطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها القضايا المتصلة بالجوانب الاقتصادية والتنموية، والدفع بجهود البناء التنموي إلى الأمام بالإضافة إلى القضايا المتصلة بالحوار بين كافة القوى السياسية في ضوء الدعوة الموجهة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية عشية الاحتفال بالعيد الوطنيال 20 للجمهورية اليمنية 22 مايو.

توجيه الحكومة بإعادة النظر في اتفاقية بيع الغاز اليمني المسال

تجديد الدعوة إلى الحوار الوطني الجاد لمعالجة كافة القضايا الوطنية السلطات المحلية هي الأساس في معالجة وحل قضايا المواطنين

المطالبة بدعم الأجهزة الأمنية للقيام بدورها في ترسيخ الأمن والسكينة العامة

التشديد على تشجيع الاستثمارات وتوفير فرص عمل وتحسين الأداء الإداري

وأكد فخامة الأخ رئيس الجمهورية في ختام حديثه أهمية أن تعمل الحكومة بوتيرة عالية وتكامل في الجوانب الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتحسين الأداء الإداري والعمل على توفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من البطالة ورسم إستراتيجية تنمية بعيدة المدى يتم من خلالها استغلال كافة الموارد وتوظيفها التوظيف الأمثل لخدمة أهداف التنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة أن تضطلع السلطات المحلية بواجبها في معالجة قضايا المواطنين أولاً بأول وبعبء عن أي تعقيدات إدارية. وقال « إن السلطة المحلية هي الأساس في معالجة قضايا المواطنين».. مؤكداً أهمية دعم الأجهزة الأمنية ورفدها بكافة الإمكانيات اللازمة من أجل الإضطلاع بدورها في ترسيخ الأمن والسكينة العامة في المجتمع.

الاتفاقية الخاصة ببيع الغاز الطبيعي المسال اليمني المصدر عبر ميناء بلحاف بمحافظة شبوة وبما يتواءم مع متغيرات أسعار بيع الغاز في السوق العالمية وتحقيق المصلحة الوطنية. وأكد فخامة الأخ الرئيس أهمية التعاون والتنسيق بين الحكومة ومجلس النواب من أجل التسريع بإصدار التشريعات وبخاصة ذات الصلة بجوانب الإصلاحات والاتفاقيات الخاصة بالجوانب التنموية والاستثمارية وأعمال الاستكشاف والتنقيب عن الثروات النفطية والغازية والمعدنية.

وتطرق فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى الأوضاع في الساحة الوطنية، حيث جدد مرة أخرى دعوته إلى الحوار الجاد والمسؤول ولما يخدم مصلحة الوطن وذلك انطلاقاً مما ورد في الدعوة التي وجهها في خطابه بمناسبة العيد الوطني العشرين لإعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية.. مؤكداً أن الحوار سيطول هو الوسيلة الحضارية المثلى لمعالجة كافة القضايا وأن الوطن هو ملك الجميع ومسؤولية بنائه واستقراره وتقدمه هي مسؤولية كل أبنائه دون استثناء.

وفي الاجتماع تحدث فخامة رئيس الجمهورية حيث أكد أهمية المضي قدماً في جهود الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والعمل على ترشيده الإنفاق في كافة المجالات سواء في جانب المشتريات والسفرات أو إنشاء المباني أو أي جوانب استهلاكية وأي إنفاق آخر غير ضروري وإعادة النظر في الصناديق المنشأة، والاتجاه نحو تنمية الإيرادات المالية، والاستثمار في مجال النفط والغاز والمعادن، وفي مشاريع الأشغال السكني، والزراعة، مع الاهتمام بالإنفاق والتوسع في مشاريع الأشغال العامة والطرق والكهرباء والمياه التي تخدم أهداف التنمية.

وأكد فخامته ضرورة قيام الحكومة بتقديم دراسة علمية متكاملة حول سياسة دعم المشتقات النفطية والتي يبلغ حجم الإنفاق فيها حالياً أكثر من 510 مليارات ريال سنوياً. وأشار إلى أن الاستمرار في هذا الدعم وفي ظل الوضع الراهن يشجع على الفساد وهو ما ينبغي وضع المعالجات السليمة له بما يحقق المصلحة الوطنية بما في ذلك رفع الأجور بشكل عام لموظفي الخدمة المدنية ومؤسسة الجيش والأمن ودعم صندوق الرعاية الاجتماعية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية مصارحة الحكومة للشعب عبر مجلسي النواب والشورى حول حقيقة هذا الدعم وما ينبغي القيام به وانتهاج سياسة شفافة وواضحة في هذا الجانب، قائلاً من أصبحت اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته في ظل انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك في السوق المحلية لما يتم استخراجها من النفط.. مؤكداً ضرورة قيام وزارة النفط والمعادن بإقرار سياسة توزيع سليمة للمشتقات النفطية تكفل بيعها للوحدات الصناعية الإنتاجية ذات الاستهلاك الكبير بالسعر العالمي والحيلولة دون تهريب تلك المشتقات المزعومة من الحكومة بمليارات الريالات. ووجه فخامته الحكومة بإعادة النظر في أقرب وقت ممكن في

نظمها القطاع النسائي النقابي بالمصفاة

ورشة عمل عن حقوق المرأة والتشريعات بمصافي عدن



تكريم مدير ونائب مدير مصافي عدن



خلال افتتاح الورشة



جانب من الحضور

لهذا المجتمع الذي تشارك في بنائه وتطويره. أما الورقة الأخرى «القانون اليمني وحقوق المرأة» فقد تطرقت إلى ما نالته المرأة من حقوق في مراكز حساسة في أجهزة الدولة كالقضاء ومجلسي النواب والشورى. وفي ختام الورشة قدم القطاع النسائي النقابي في المصفاة ترسا للدكتور/ نجيب العوج المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن وآخر لئانبه يوسف قليقل تقديراً لجهودهما المبذولة في دعم وتشجيع المرأة وعملها ونشاطها في المصفاة.

نوع من الإبداع وسيقدم الدعم المادي إلى هذه الجمعيات الخدمية الجادة التي تتلمس هموم المواطنين في الميدان. وناقشت الورشة ورتقي عمل تطرقت الأولى إلى حقوق المرأة والتشريعات والقضاء الإداري حيث أشارت إلى المناطق التي تعاني من بعض المشكلات القانونية والتي فيها المرأة لم تحصل على حقوقها الكاملة وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق. ولقنت الورقة إلى أن المرأة اليمنية المعاصرة ليست استثناء من هذا الواقع فهي النصف الآخر

وتجديد المصفاة حيث سيتم إنشاء محطة كهربائية تغذي احتياجات المصفاة والمنطقة، وتأهيل وتجديد المستشفى التابع للمصفاة الذي سيخدم المواطنين. وتطرق العوج إلى تأهيل الأندية التابعة للمصفاة لاستقبال خليجي «20» حيث تم إنزال التصاميم للشركة المتخصصة بعمل فندق التاج وتأهيل النادي بمواصفات «5» نجوم خلال الفترة القادمة. وأشار إلى أنه سيكون هناك تعاون مع بعض الجمعيات ومنها جمعية التطريز والحياتكة لخلق

وأوضح أن الشريعة الإسلامية أعطت للمرأة حقها وكرامتها لأن المرأة لها شأن كبير في الحياة العملية، وأضاف أن مصافي عدن مؤسسة اقتصادية مهمة مملوكة للدولة ولها باع في رفق خزينة الدولة بالأموال الكبيرة حيث أن عمرها الافتراضي قد انتهى ولكن بفضل جهود العمال والعملات فيها الذين أفنوا حياتهم في صيانة هذه المعدات والوحدات الإنتاجية استطاعت أن تواصل عطائها لخدمة الاقتصاد. وأشار إلى أنه في الأشهر القادمة سيتم التعاون مع شركات عالمية لوضع للمسات

عقدت صباح أمس بشركة مصافي عدن ورشة عمل عن حقوق المرأة والتشريعات والقضاء الإداري نظماً للقطاع النسائي النقابي بالمصفاة. وفي افتتاح الورشة ألقى الدكتور/ نجيب العوج كلمة أشاد فيها بجهود المرأة العاملة في المصفاة وما تبذله من عمل إلى جانب أخيها الرجل لتطوير المصفاة وأكد ضرورة أن تحصل المرأة على حصتها في نظام (الكوتا)، لأن لها مقاماً كبيراً في الحياة السياسية والعملية والقانونية.